إلغاء الاتفاق النووي الإيراني، وقد اعتبره ترامب «اتفاقا كارثيا لأميركا وللشرق الأوسط برمته» وإلغاء نظام «أوباما كير» الصحي، ومنع «المناطق منزوعة السلاح»، والانسحاب من الشراكة عبر المحيط الهادئ، كما هدد ترامب بعض الدول بشطبها من برامج الفيزا الأميريكية إن رفضت سحب اللاجئين غير الشرعيين الذين ارتكبوا جرائم في الولايات المتحدة.

من وعوده الأخرى منع توطين اللاجئين السوريين، وترحيل الملايين من أمريكا، وبناء جدار لمنع المهاجرين غير الشرعيين من دخول امريكا، وهزيمة داعش، وإعادة العظمة إلى الأمريكية مجددا.

هل سينطلق العالم نحو المزيد من الجنون السياسي، أم أنه سيصاب بالتعب والملل من المشاهد المكررة؟!

حسنا، إن توقفت الحروب في عالمنا العربي فكيف تعمل مصانع الأسلحة في الدول المتقدمة؟! وإن لم تصنع الأزمات في محيط قابل للاشتعال فكيف سترد أموالها التي تدفعها مقابل نفطنا، حيث يبدو برميل النفط أرخص من رصاصة، وتنطلق أسهل من استخراج ذلك البرميل!

عام أسود.. على الذهب الأسود

انتظر النفط حتى الشهر الأخير من العام الماضي ٢٠١٦ ليستيقظ قليلا من غفوته الطويلة معظم أشهر العامين الأخيرين مع اتفاق منظمة الدول المصدرة أوبك على خفض الإنتاج، ليصعد نحو ١٣ بالمائة خلال يومين من اتفاق كبار المنتجين، وقد أمضوا وقتا طويلا في التشاور، سبقه وقت أطول في ترك الأسعار لمجريات السوق، مع عوامل سياسية حاضرة لا يمكن القفز عليها مهما بدت النوايا المعلنة، حول الأسباب، طيبة.

واتفق الأعضاء الـ١٤ في المنظمة، والذين ينتجون ثلث الإنتاج العالمي من النفط (ما يعادل ٣٣,٦ مليون برميل يومياً) على خفض الانتاج بمقدار ١,٢ مليون برميل يوميا، بدءا من يناير من العام الجاري.

وفيما كان المحللون يتساءلون «هل انتهى عصر النفط الرخيص؟» لم تصمد أسعار النفط وهي ترتفع إلى أعلى مستوى لها لتتراجع في منتصف عام ٢٠١٤ من ١١٢ دولارًا لتصل منتصف العام الماضي إلى أقل من ٣٠ دولارًا الأمر الذي أودى بموازنات عدد من الدول إلى أزمات وضحت أكثر في بعضها كفنزويلا والجزائر، كما أدت بدول أخرى إلى اجراءات تقشفية كبيرة بينها دول خليجية وجدت نفسها تخسر بلايين الدولارات خلال فترة وجيزة.

ويبدو اتفاق «أوبك» ضوءا مبهرا في آخر نفق شكّل مرحلة حالكة وحرجة لاقتصاديات تعتمد على النفط كمصدر أساسي في بناء دخلها القومي، مع ما يعقب تلك الهزّات من تحديات سياسية واجتماعية مرتبطة بالشق الاقتصادي، تبقى حلولها غير متاحة في غياب السيولة القادرة على حلحلة المشاكل وإيجاد فرص عمل، على أقل تقدير.

ومنذ عام ٢٠٠٨ يعد اتفاق أوبك الخفض الأول على الإنتاج بعد موافقة المملكة العربية السعودية على خفض إنتاجها والتخلي عن مطلبها بأن تقلص إيران إنتاجها، مع مشاركة تعد الأولى لروسيا غير العضو في المنظمة منذ عام ٢٠٠١ في تخفيض الإنتاج، بما اعتبره وزير النفط السعودي خالد الفالح بعد الاجتماع أنه «يوم سار لأسواق النفط.. ويجب أن يكون يوما سارا للاقتصاد العالمي»، علما أن المملكة تحملت حصة الأسد من هذا التخفيض، والذي يبلغ نصف مليون برميل يوميا، مع موافقة العراق على نحو غير متوقع على خفض إنتاجه بواقع ٢٠٠ ألف برميل يوميا، بعدما كان يصر على حصة إنتاجية أعلى لتمويل حربه ضد تنظيم داعش، فيما سمحت أوبك لإيران بزيادة إنتاجها قليلا من مستواه في أكتوبر، بما عدّ نصرا للدولة التي ركزت مطالباتها على استعادة حصتها في سوق النفط، التي فقدتها بسبب العقوبات الغربية.

وأشار الخبراء إلى أن اتفاق أوبك ضروري لإعادة الهيبة إلى المنظمة أولا وأخيرا، فيما يمكن للدول ذاتها أن تكسب ذات العائد مع إنتاج كميات أقل في حالة خفض الإنتاج الذي سيرفع الأسعار حتما، فيما تبقى أسباب أخرى لانخفاض الأسعار قائمة بينها أن الولايات المتحدة الأمريكية زادت إنتاجها النفطي بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٥ من عشرة ملايين إلى ١٤ مليون برميل يوميًا، متخطية بذلك كلاً من روسيا والسعودية على رأس قائمة الدول الأكثر إنتاجاً للبترول، وتعادل هذه الكمية الإضافية الكبيرة إنتاج نيجيريا وأنغولا وليبيا مجتمعة من النفط، والتي تعتبر من أكثر الدول الأفريقية إنتاجًا للبترول.

وساعدت التطورات التقنية في طريقة الحفر بالتكسير الهيدروليكي (فراكينغ) الولايات المتحدة على هذه الزيادة، حيث تعتمد هذه التقنية على ضخ الماء ومحاليل كيميائية في طبقات الصخور بهدف توسيع الشقوق في تلك الطبقة والوصول إلى ما يسمى بالنفط والغاز الصخريين، واللذين لا يمكن استخراجهما بالطرق التقليدية. وبالرغم من أن استخراج النفط بهذه الطريقة مكلف نسبيًا، إلا أن أسعارالنفط المرتفعة في السنوات الأخيرة جعلت من هذا الاستثمار مجديًا.

ويضاف إلى هذا العامل الرئيسي مجموعة عوامل أخرى منها تمكن العراق من زيادة إنتاجه من النفط الخام من ٣,٣ إلى ٤,٣ مليون برميل يوميًا، وعودة إيران إلى تصدير النفط مع رفع جزء كبير من العقوبات الدولية المفروضة على إيران بعد توقيع الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة «٥+١»، وبحسب إحصائية منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، يبلغ الإنتاج الإيراني للنفط الخام نحو ثلاثة ملايين برميل يوميًا، فيما تتوقع المنظمة الدولية للطاقة أن يزيد الإنتاج بمقدار ٣٠٠ ألف برميل يومياً مع انتهاء العام الحالي. هذه الزيادة في كمية النفط المتوفر عالمياً سيكون لها تأثير على الأسعار أيضاً.